بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب اتمم بخير

قال مولانا افضل العالم فخر الدين ناصر الاسلام اثار الله برهانه ابو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي نور الله ضريحه
سبحان المنزه عن قبول سمة يوجب الازلية والبقاء المتوحد في ديمومية الوهية باصناع التغير والفناء
المتعالي بجلال هوية صمدية عن تركب الابعاض والاجزاء المنزه بتوسر حدية عن ملاقاة الاشباه والاضداد
الاشياء العالم الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء المحسن الذي لا يقطع مواد كرمه عن
عبيده في طوري السراء والضراء حامد الشدة والرخاء الجليل الذي عرفت في بحار جلاله غايات عقول
العقلاء العظيم الذي تقاصرت في سرادقات علاه نهايات علوم العلماء الكريم الذي بخزائن رزقه انواع الاشياء
ومفاتيح غرائب قدره الاحصاء الحكيم الذي تحيرت في كيفية حكمته في خلقه اصفوة فكرة مزدرات عقد عاقلة
ومكنونة رتاج الالباب الا بانا وحكمة احكامه على ما اعطى من الشفاء ودفع من البلاء واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له شهادة توجب الوصول بها الى رحمته يوم اللقاء في دار البقاء واشهد ان محمدا عبده ورسوله خاتم
الانبياء وسيد الاصفياء والانقياء صلى الله عليه وعلى اله وعلى اصحابه وسلم تسليما اما بعد فان الله تعالى
لما وفقني حتى صنفت في اكثر العلوم الدينية والمباحث اليقينية كتبا شتى تغور الدلائل والبينات
والابحاث عن الشكوك والشبهات اردت ان اكتب هذا الكتاب لاجل الكراولادي واعزهم علي الا وهو
محمد رزقه الله الوصول الى اسرار العالم الحكيمة والحكمية والاطلاع على الابحاث العقلية والنقلية و
اشرح فيه المسائل الالهية وابينه على الوجه المحض العقلية ليكون هذا الكتاب دستورا
في المعقولات يرجع اليه ويعول عليه وسميته [illegible] في اصول الدين فانه يوفق للصواب
والصواب

المسئلة الاولى في حدوث العالم

اعلم انا اذا اردنا ان نعلم حدوث العالم فلا بد من ان نعلم ان العالم ما هو وان المحدث ما هو وان نعلم
مذاهب الناس في هذه المسئلة حتى يمكننا ان نشرع بعد ذلك في تقرير الدلايل فلا جرم وجب علينا قبل الخوض في
تقرير الدلائل تقديم ثلث مقدمات المقدمة الاولى في حقيقة العالم قال المتكلمون العالم كل موجود
سوى الله

سوى الله تعالى وتحقيق الكلام في هذا الباب ان نقول الموجود على قسمين وذلك لان الموجود اما ان يكون من حيث هو هو غير
قابل للعدم البتة واما ان يكون من حيث هو هو قابلا للعدم فالموجود الذي لا يكون قابلا للعدم البتة
هو المسمى بواجب الوجود لذاته وهو الله سبحانه وتعالى واما الموجود الذي يكون قابلا للعدم
فهو المسمى بممكن الوجود لذاته وهو بحسب القسمة العقلية على ثلثة اقسام المتحيز والحال في المتحيز والذي لا
متحيز ولا حال في المتحيز اما القسم الاول وهو المتحيز فاعلم ان المراد من المتحيز الذي يمكن الاشارة اليه اما
حسية بانه هاهنا او هناك واذا عرفت حقيقة المتحيز فنقول المتحيز اما ان يكون قابلا للقسمة واما ان لا يكون
والذي يكون قابلا للقسمة هو المسمى بالجسم فعلى هذا الجسم اما ان يكون مؤلفا من اجزاء لا تتجزى فصاعدا وهو المقالة
يقولون الجسم هو الذي يكون طويلا عريضا عميقا واقل الجسم ما يحصل من ثمانية اجزاء وهذا القول ضعيف
لا عبرة به واما المتحيز الذي لا يكون منقسما وهو المسمى بالجوهر الفرد والناس قد اختلفوا في اثباته وسنذكر هذه
المسئلة على الاستقصاء ان شاء الله تعالى واما القسم الثاني من اقسام الممكنات وهو الذي يكون حالا في المتحيز وتفسير الحلول هو
وهو ان الشيئين اذا اختص احدهما بالآخر فقد يكون ان يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا وهو مثل كون الحياة في الكوز فان ذات الحياة مباينة لذات الكوز في الاشارة
الحسية اذ الاشارة الى احدهما مباينة للاشارة الى الآخر وقد يكون ان يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا
او تقديرا وهو مثل كون اللون في الملون فان اللون ليس له ذات مباينة عن ذات الملون في الاشارة
الحسية بل الاشارة الى اللون نفس الاشارة الى الملون اذا عرفت هذا فنقول الشيئان اذا اختص احدهما بالآخر
على التقدير الثاني ثم يكون احدهما محتاجا في وجوده الى الآخر ويكون الآخر غنيا في وجوده عن الاول ثم المحتاج
حالا والغني محلا فان جسما غنيا في وجوده عن اللون واللون محتاج في وجوده الى الجسم فلا جرم قلنا اللون حال في
الجسم والجسم محل اللون اذا عرفت معنى الحلول فنقول كل ما كان حالا في المتحيز فذلك الحال يتمكن في الموضع ثم نقول
الموضع فنسمي احدهما الذي يمكن قيامه بغيره بالحي والثاني الذي لا يمكن قيامه الا بالحي ويندرج تحت كل واحد من

هذين الجنسين انواع كثيرة لا يمكن استقصاء القول فيها في هذا المختصر ويجب ان نعلم ان احد انواع العرض الذي يمكن قيامه
بغيره هي الاكوان والكون عبارة عن حصول الجوهر في الحيز ويندرج تحت الكون اربعة اشياء الحركة وهي عبارة عن الحصول
في حيز بعد ان كان في حيز آخر والسكون وهو عبارة عن حصول الجسم الواحد في حيز واحد اكثر من زمان واحد والاجتماع
وهو عبارة عن حصول المتحيزين في حيزين لا يمكن ان يتوسطهما ثالث والافتراق وهو عبارة عن حصول المتحيزين في
حيزين يمكن ان يتوسطهما ثالث واعلم ان المشهور عند جمهور المتأخرين ان حصول الجوهر في الحيز صفة معللة بمعنى قائم
بالجوهر وذلك المعنى يوجب كونه حاصلا في ذلك الحيز ثم انهم سموا حصول الجوهر في الحيز بالكائنية وسموا المعنى الموجب
للكائنية بالكون وقالوا الكون علة للكائنية وهذا القول عندنا باطل لانا بينا ان كون العرض قائما بالجوهر معناه
حصول العرض في ذلك الحيز تبعا لحصول محله فيه فلو كان حصول الجوهر في ذلك الحيز معللا بمعنى قائم به لكان حصول
ذلك الجوهر في ذلك الحيز تبعا لقيام ذلك المعنى به فيلزم ان المعلول يتبع للعلة فيلزم كون كل واحد منهما تبعا للآخر
وهو محال وهذه الحجة تبطل القسم الثالث من اقسامهم وهو الممكنات هو الذي لا يكون متحيزا ولا يكون قائما
بالمتحيز واعلم ان جمهور الفلاسفة ينكرون هذا القسم وجمهور المتكلمين ينكرونه واقوى دلائل المنكرين ان قالوا
لو حصل موجود سوى الله تعالى بهذه الصفة لكان ذلك الموجود مساويا لذات الله تعالى في انه ليس بمتحيز ولا قائم به ولو حصلت
هذه المساواة في هذه الصفة كملت تلك المساواة في تمام الماهية ولو حصلت المساواة في تمام الماهية لوجب ان يكون
كل واحد منهما واجبا لذاته ممكنا او يكون كل واحد منهما ممكنا لذاته واجبا وكل ذلك محال واعلم ان هذه الحجة ضعيفة وذلك لان المساواة
في كونه ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز مساواة في امر سلبي والمساواة في السلوب لا يوجب المساواة في الماهية
لان كل ماهيتين مختلفتين فلا بد وان تشتركا في سلب كل ما عداهما عنهما واذا بطلت هذه المقدمة سقطت
هذه الحجة بل نقول المساواة في الصفات السلبية لا يوجب المساواة في الماهية لان المختلفين لا بد وان تشتركا في
كون كل واحد منهما مخالفا للآخر والضدان لا بد وان يشتركا في كون كل واحد منهما ضدا للآخر واذا عرفت
ما قلناه ظهر انه لا يلزم من اثبات حدوث الجسم والاعراض اثبات حدوث كل ما سوى الله تعالى وقد كان

الاولون

الاولون يكتفون في هذا المقام بهذا القدر والله اعلم **المقدمة الثانية** في حقيقة المحدث وفيه
بحثان غامضان البحث الاول اعلم ان العبارات وان كثرت في تقرير المحدث الا ان حاصلها يرجع الى
نوعين من التوجيه احدهما ان المحدث هو الذي يكون مسبوقا بالعدم والثاني ان المحدث هو الذي يكون مسبوقا
بالعدم بالمرتبة فلاسفة على كل واحدة من هاتين العبارتين اشكال اما العبارة الاولى فقالوا التقدم والسبق و
القبل الى غير ذلك من العبارات اعم من ان يكون التقدم لعلة على المعلول كتقدم المعنى على العنوان وهذا العدم ليس كذلك
لان وجود الشمس لم ينفك قط عن النور فليس النور مسبوقا بالعدم مع ان العقل يقضي بان النور من الشمس وان
الشمس ليست من النور وليس العقل يقضي بان واحد الخاتم متقدم على واحد الاصبع وليست واحد الاصبع متقدمة
على واحد الخاتم وهذا الترتيب مما يستهد العقل بثبوته ولا يمكن ان يكون ذلك الترتيب بالزمان وذلك لان
سطح الاصبع اذا كان مماسا لسطح الخاتم فاذا تحرك جسم الاصبع الى ذلك الجانب فني غير ذلك الزمان لا بد
وان يتحرك الخاتم اذ لو بقي جسم الخاتم في ذلك الحيز لزم تداخل الجسمين وهو محال فهنا قضى العقل بان محل الاصبع
متقدم على محل الخاتم وقضى بان ذلك التقدم ممتنع ان يكون بالزمان فاذن حصل لنا نوع من التقدم سوى
التقدم بالزمان فنحن سميناه التقدم بالعلية **القسم الثاني** من اقسام التقدم ما سميه المتقدم بالذات ومثاله
ان مبنى الاثنين مفتقرة الى حصول الواحد واما حصول الواحد فهو غير مفتقر الى حصول الاثنين والفرق
بين هذا القسم وبين الاول ان هناك المتقدم ليس علة لوجود المتأخر وفي القسم الاول كان المتقدم علة للمتأخر
القسم الثالث المتقدم بالشرف والفضيلة كتقدم ابي بكر على عمر **القسم الرابع** المتقدم بالرتبة اما الرتبة
الحسية كتقدم الامام على المأموم او بالرتبة العقلية كتقدم الجنس على النوع اذا جعل الجنس هو الاعلى **والقسم**
الخامس المتقدم بالزمان وخاصيته ان ذاته ماض كل ما كان البعد عن الآن كان متقدما على ما هو الاقرب
الى الآن وفي المستقبل على العكس من ذلك ومثاله تقدم الاب على الابن وحقيقة هذا التقدم ترجع الى انه
كان قد حصل زمان فيه الاب ثم انقضى ذلك الزمان وحصل بعده زمان آخر حصل فيه الابن فاذن

التقدم الزماني لا يعقل حصوله الا عند حصول الزمان واذا تلخصت هذه المقدمة فعند ذلك قالت الفلاسفة
ما المراد من قولكم عدم العالم متقدم على وجوده لا جايز ان يكون المراد من التقدم بالعلية والتاثير لان العدم
لا يكون علة للوجود ولان العلة يجب ان تكون حاصلة مع المعلول ولو كان عدم العالم علة لوجوده لزم ان يحصل
وجوده وعدمه معا وهو محال واما ان كان المراد من التقدم بالذات فهذا مسلم غير وذلك لان العالم ممكن
لذاته والممكن لذاته مستحق لذاته ان لا يستحق الوجود وصيرورته مستحقا للوجود انما يكون من غيره وما بالذات قبيح
بالغير فاذا عدم قبل وجوده قبلية بالذات بالاتفاق ولا جايز ان يكون المراد من التقدم بالشرف ولا يمكن
وهو ظاهر بقي ان يكون بعدم على وجوده تقدما بالزمان لكنه بينا ان التقدم بالزمان لا يتصور الا عند حصول الزمان
فلو كان عدم العالم متقدما على وجوده تقدما بالزمان غير الازل الى الابد لزم ان يكون الزمان موجودا من الازل
الى الابد لكن الزمان من لوازم الحركة الى متحرك والجسم فيلزم من تقدير الحدوث ما ذكرتم القول بقدم الزمان و
الحركة والجسم وذلك يقتضي مطلوبكم فثبت ان تقدير كون العالم محدثا بما ذكرتم يقتضي وجوب بقيته الى بقيته فوجب ان يكون
هذا التعجيز باطلا واما التقدير الثاني وهو ان يوم الحدوث ما يكون الحدوث بالغير مسبوقا فنقول ان كان المراد بهذا
السبوق بالعلية فذلك مسلم عليه لان مذهبنا ان العالم ممكن لذاته واجب لوجوب علته ولكن هذا لا يقتضي ان
يكون للحوادث بداية لانه لا يمتنع في العقل دوام المعلول به دوام العلة وان كان المراد بهذا السبوق هو السبوق
بالذات او بالشرف وهو ليس مسلما عليه واما السبوق بالامكان وهو ممتنع بالاتفاق وعلى تقدير تسليمه فذلك
لا يوجب ان يكون للحوادث بداية اذ لا يمتنع في بديهة العقل وجود موجود من العالم ويكون ان موجودين
ازلا وابدا ولم يسبق احدهما الآخر بهذا السبوق بالزمان وهذا ح يتعذر الصحيح وهو ممتنع اما انا نمنع
ان لا يكون احدهما مسبوقا بالآخر بهذا السبوق بالزمان لكنه يلزم منه كون الزمان زمانيا وكل ذلك ممنوع
واما بتعذر الصحيح وهو ممتنع فوذلك لانه اذا كان الله تعالى متقدما على العالم تقدما بالاول له وذلك التقدم
يقتضي زمانا فنقول اثبات زمان لا اول له يعود الكلام الى انه يلزم قدم الزمان والحركة والجسم وهذا تمام
تقرير

والجواب اما بنبت نوعا آخر من التقدم وراء هذه الاقسام التي ذكرتموها
والدليل عليه انا ببديهة العقل نعلم ان الامس متقدم على اليوم فنقول تقدم الامس على اليوم ليس تقدما بالعلية
وذلك لان متقدم بالعلية وجد مع متاخره بالعلولية والامس واليوم لا يوجدان معا البتة وليس ان احد الزمانين
متناه بحيث يمتنع ان يكون بعضا عند للبعض وبهذا الطريق ظهر انه ليس تقدما بالذات ولا بالشرف ولا بالامكان
وليس لا يمكن ان يكون ذلك التقدم تقدما بالزمان والا لزم ان يكون ذلك الزمان حاصلا في زمان آخر ويلزم الكلام
في الزمان الثاني كالكلام في الاول فيفضي الى ان يحصل ازمنة لا نهاية لها دفعة واحدة ويكون كل واحد منها
ظرفا للآخر وذلك محال لان مجموع تلك الازمنة الى لا نهاية لها لا يكون امرا متقدما على يوم ما فيلزم افتقار ذلك المجموع
الى زمان آخر يحيط به وذلك محال لان الزمان المحيط بذلك المجموع يجب ان يكون خارجا عنه لان الظرف مغاير للمظروف
ويجب ان لا يكون خارجا عنه لان مجموع الازمنة لا بد وان يدخل فيه كل واحد من آحاد الازمنة فيلزم ان
يكون ذلك الزمان خارجا عن ذلك المجموع وغير خارج عنه وهو محال فثبت ان تقدم الامس على اليوم تقدم غير خارج ٩
الاقسام التي ذكرتموها فلم لا يجوز ان يكون تقدم عدم العالم على وجوده وتقدم وجود الله تعالى على وجود
العالم يكون على هذا الوجه وهو يزول الاشكال المذكور

الجواب الثاني في تفسير الحدوث وهو ان صحة حدوث
الحوادث اما ان يكون لها بداية واما ان لا يكون لها بداية والقسم الاول باطل لوجوه احدها انه لو كان للصور الاولى
التي حدثت الصور الثانية حاصلة قبل ذلك الحدوث واذا لم تكن الصور الثانية حاصلة قبل ذلك الحدوث فالحاصل قبل ذلك
الحدوث اما الوجوب الذاتي او الامتناع الذاتي فان كان الاول لكان القول بقدم العالم لازما وان كان الثاني
فالعالم قبل ذلك الحدوث كان ممتنع الذات فانقلب ممكنا لذاته ثم انقلب ممتنعا لذاته وهو باطل لان الامور الذاتية لا تنقلب البتة ولو جوزنا
ذلك فح لا يبقى وثوق بحكم العقل في جواز الجايزات ووجوب الواجبات وامتناع الممتنعات فلعل براهين المخالف
لذواتها ينقلب واجبة لذواتها او جايزة لذواتها وبالضد فكل ذلك باطل وتبين بهذا وجوها لو قدنا بانه
كان ممتنع الذات ثم انقلب ممكنا لذاته محدوث ذلك الامكان اما ان يكون لامر او لا لامر فان كان لامر محدث

لا يفيد الا انه احب اليه في بعض الامور وهذا يفيد كونه اريد ثوابا من غيره في بعض الامور ولا يمنع كون
غيره ازيد ثوابا منه في امر آخر فثبت ان هذا لا يوجب التفضيل وهذا جواب قوي **واما الحجة الثالثة**
وهو ان عليا كان اعلم فلنا لم لا يجوز ان يقال انما حصلت هذه العلوم الكثيرة بعد ابي بكر وذلك
انه عاش بعده اياما طويلة فلعله حصل في هذه المدة فلم قلتم انه في زمان حبوة ابي بكر كان
اعلم منه **واما الحجة الرابعة** وهو قوله ان جهاده اعلى كان اكثر قلنا الجهاد اقسام منها جهاد مع النفس ومنها جهاد
مع العدو بالحجة والجواب عن الشبهة ومنها جهاد مع العدو بالسيف والسنان اما الجهاد مع النفس فلا نسلم
ان عليا كان اقوى فيه من ابي بكر واما الجهاد مع العدو بالحجة والدعوة الى الله فكان امر ابي بكر فيه اتم
والدليل عليه وجهان الاول انا لما سلمنا ان ابا بكر اشتغل في تلك الايام بالدعوة الى الله فذلك عثمان بن
عفان وطلحة والزبير وسعد ابن ابي وقاص وعثمان بن مظعون وهؤلاء هم اكابر الصحابة وجاهم
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اسلموا على يده وحصل بسبب ذلك الاسلام قوة عظيمة فحصل بسبب اسلام ابي بكر هذه القوة
العظيمة اما على حين اسلم فلم يكن اسلام غيره ومن المعلوم ان هذه الطاعة لا يوازيها شيء
الثاني ان ابا بكر لما اسلم كان ابدا في منازعة الكفار والمناظرة معهم وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة
عشر سنة في مكة ثم انتقل الى المدينة وبقي هناك ستة اعوام ثم نزل آية القتال فابو بكر في تلك المدة الطويلة
في مكة والمدينة كان في الذب عن دين الله ومتابعة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واما علي فانه في ذلك
الوقت كان صغيرا ما كان يخالط القوم ثم ان بعد نزول آية القتال اشتغل علي رضي الله عنه بقتال الكفار
فثبت ان ابتداء ايمان ابي بكر وآثاره اكمل **واما الحجة الخامسة** وهي قولهم ان ايمان علي سابق
على ايمان ابي بكر فلنا قد ذكرنا ان الاخبار فيه متعارضة واخبارنا اكثر ثبت هذا الاحاد فلئن اخبارهم
وليفد فقد بينا ان اسلام ابي بكر اثر في تقوية الاسلام اثرا عظيما وما كان اسلام غيره كذلك **واما الحجة**
السادسة وهي التمسك بقصة خيبر فجوابه ان ذلك الكلام يفيد ان مجموع الصفات المذكورة في مدح الثاني

غير حاصل

غير حاصل للاول فلم قال لاعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار فهذا يدل على ان
هذا المجموع ما كان حاصلا لابي بكر وعمر لان كونه غير فرار ما كان حاصلا فيهما فكان ذلك المجموع غير حاصل
فيهما وعدم كونه كرارا غير فرار لا يوجب نقصانا في الفضيلة الا ترى ان الانبياء افضل من الملائكة عند
الشيعة مع انا نقطع انه ليس للانبياء من القدرة الحسية ذرة من القدرة التي للملائكة **واما بقية الوجوه**
فهي اخبار ضعيفة واما لو سلمنا لها موجودة في جانب ابي بكر على ما اشتمل عليه الكتب المصنفة في هذا الجنس فهذا
تمام الكلام في هذا الباب والله اعلم **المسئلة الاربعون** ومرجعها الكتاب في ضبط المقدمات التي يحتاج الرجوع
اليها في المطالب العقلية العلم اما تصور او تصديق والتصورات اما ان يمكن اكتسابها بالكسب وهو باطل لانه يفضي
الى الدور او التسلسل وهما محالان فلم يكن كل بديهية وهو الذي اقوله واما ان يكون بعضها بديهية وبعضها كسبية والذي يدل
على ما اخترته ان التصور الذي يطلب اكتسابه اما ان لم يكن متصورا بوجه كان الذهن غافلا عنه فيمتنع وان كان
متصورا به كان تصوره حاصلا فيمتنع طلبه لان تحصيل الحاصل محال فان قيل لم لا يجوز ان يكون متصورا به من
وجه دون وجه والغلط هو تكميل ذلك الناقص وليضم هذه الحجة الى ما بعدها من آية في التصديقات فوجب ان لا يكون
شيء من التصورات كسبيا وذلك باطل قطعا من حيث ان تصور الجواب عن الاول ان الوجه الذي صدق عليه حكم العقل
بانه متصور غير الوجه الذي صدق حكم العقل عليه بانه غير متصور لامتناع اجتماع النقيضين يرجع التقسيم
الى ذلك الوجه والجواب عن الثاني ان لنا ان التصور من حيث انه تصور غير التصديق من حيث انه تصديق
فمفهوم التصديق حالة زائدة على تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وتصور الايجاب لانه يجوز في العقل
حصول هذه التصورات الاربعة دون التصديق فالتصديق مجهول من حيث انه تصديق ولكنه معلوم من
حيث انه تصور من تصوراته فيستحيل ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه واحد وظاهر الوقف **اما العقد الثاني**
فقد احتجوا على قولهم بانا نجد من انفسنا انا نطلب تصور صفاتي الاشياء كقولنا ما الملك وما الروح وذلك
يدل على ان التصورات قد تكون مكتسبة **واعلم** ان الجواب عنه مبني على مقدمة وهي ان كل ما يمكن ان يتصور شيئا الا ما لا يمكن ان يتصور

الحواس الخمس او بعده من النفس كالالام واللذة والفرح والغضب او ما يركبه العقل او الخيال من احد هذه الامور كتركيبه من ياقوت وبحر من زيبق اذا عرفت هذا فنقول قولنا القابل ما الملك معناه انك تشير بهذا اللفظ الى احد هذه الصور الحاضرة في الذهن فكذلك هذا الكلام في تعيين المراد بهذا اللفظ واما المقدمات فلانك انها قسمان بعضها بديهية وبعضها كسبية ولانك ان الملكات انما يكتسب من تركيب البديهيات ولانك ان اصل البديهيات هو ان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان فان قيل اما ان النفي والاثبات لا يجتمعان فظاهر واما انهما لا يرتفعان فليس في غاية الظهور فلم لا يجوز ان يكون بينهما واسطة قلنا العقل ما استقر حكمه بالنفي والاثبات اللازم بانه لا واسطة فالمراد من الاثبات كل ما لا تحقق وتعين له في نفسه وبالنفي ما لا تحقق له ولا تعين ولا تخصص له البتة في نفسه اذا عرفت هذا فنقول تلك الواسطة ان كان لها تعين وتخصص ما كان داخلا في الاثبات وان لم يكن لها تحقق ولا تخصص اصلا كان داخلا في طرف النفي فثبت انه لا واسطة بينهما اذا عرفت هذا فنقول انه يتفرع على قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان مقدمات احديها قولنا الكل اعظم من الجزء والا لكان وجود الجزء الذي هو غير الكل وغير معتبر من حيث انه جزء الا وهو معتبر من حيث انه كل وغير معتبر من حيث يكفي في تحقق ذلك الكل حصول الجزء الآخر فيلزم ان يكون ذلك الجزء الآخر معتبرا وغير معتبر وهو محال لانه يقتضي الجمع بين النفي والاثبات المقدمة الثانية ان الاشياء المساوية للشيء الواحد متساوية وذلك لان تلك الاشياء لما كانت حقيقة مساوية لحقيقة ذلك الشيء كانت حقيقتها واحدة فلو لم يكن مساوية لما كانت حقيقتها واحدة فيلزم ان يكون حقيقتها واحدة وان لا يكون حقيقتها واحدة فيجتمع النفي والاثبات واما ان المقدمتان يحوم عليها اكثر العلوم والمباحثات عن لواحق الكم المتصل ولواحق الكم المتصل وكثير من المباحث الطبيعية المتعلقة بالزمان والجسم وذلك ليس في الحقيقة بحث عن الكم حتى المقدمة الثالثة ان كل الشيء عظم منه وذلك لانه اذا دلت الادلة على ان الشيء الذي به الاشتراك غير داخل في قولنا بيوع الامانة فلو صارت تلك المبيعة محكوما عليها بالحكم

في موضع

في موضع اليسير عن ذلك الحكم في موضع آخر لزم اجتماع النفي والاثبات وهذه المقدمة يتفرع عليها كثير من مباحث الكلامية والفلسفية فالمقدمة الاولى من صور الاشكال القياسية موقوفة على مقدمة النفي والاثبات اما الشكل الاول فلان الاكبر لما ثبت لكل ما ثبت له الاوسط والاوسط ثابت للاصغر لزم ثبوت الاكبر للاصغر لان الاصغر داخل تحت الاوسط فلو لم يثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط لزم اجتماع النفي والاثبات واما الشكل الثاني فلان المحمول ثابت لاحد الطرفين مسلوب عن الطرف الآخر فيلزم تباين الطرفين والا فقد اجتمع النفي والاثبات واما الشكل الثالث وهو ان الاصغر والاكبر لما التقيا في الاوسط فلو حكمنا بالتباين لزم حصول الالتقاء ولا حصوله فيجتمع النفي والاثبات واما الشرطي المتصل وهو ان وجود الملزوم يوجب وجود اللازم وعدم اللازم يدل على عدم الملزوم والا فلا لزوم واما المنفصل الحقيقي فيلزم من وجود احد طرفيه عدم الآخر ومن عدم ان طرفيه وجود الآخر تحقيقا لما ذكرنا من امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما واذا عرفت هذه التركيبات ظهر لك ان لا يتبرهن جميع العلوم المقدمة الخامسة ان المفهوم من الالف معاير للمفهوم الباء وهما شيئان ويرجع ضمير هو في تلك المقدمة فانه لما صح تعقل احدهما مع الذهول عن الآخر فلو كان واحدا لكان قد صدق عليه انه معلوم غير معلوم حتى يجتمع النفي والاثبات وبهذه المقدمة يتبرهن كثير من مباحث الكلامية والفلسفية المقدمة السادسة قولنا ان الذات تحركت بعد ان كانت ساكنة فلا بد وان يكون الحركة والسكون زائدين على الذات وهذا انما يرجع الى ما ذكرناه لان الذات باقية في الحالتين وكل واحد من الحالتين غير باقية في الحالتين فلو كانت الذات في نفسها متحيزة الحالتين لزم اجتماع النفي والاثبات هذه المقدمات الجيدة القوية واعلم ان ههنا مقدمتين يتوقف الحكم بكون هذه الصفة صفة الكمال في النقصان كقولهم هذه الصفة صفة الكمال فيجب اثباتها لله تعالى وهذه الصفة من صفات النقصان فيجب نفيها عنه الآتم وكثيرا ما يذهب الذكي متفوقه على هذه المقدمة ثم يتشعب من هذه المقدمة مقدمة اولى وهي مقدمة الحسن والقبح مثل ان يقول هذا

هذا الفعل حسن فيجب فعله وهذا قبيح فيجب تركه وهذه المقدمة كما ترى احد انواع المقدمة الاولى لان الكمال والنقصان جنس تحته ثلثة انواع الكمال والنقصان في الذات وفي الصفات وفي الافعال والحسن والقبح عبارة عن الكمال والنقصان في الافعال اذا عرفت هذا فنقول ان اكثر مباحث فرق المتكلمين متفرعة على هذه المقدمة اما الكمال والنقصان في الذات فلنذكر فيه مثالين الاول ما يتعلق بالتنزيه والتشبيه فصاحب التشبيه يقول لو كان جسما وجوهرا او كان في حكان لكان متحيزا بالعقد المخلوقات وهي ناقصة وكل ما هو ناقص فهو محدث فيجب تنزيه الله عنه والمجسم يقول لو لم يكن متحيزا او لا تشار اليه بالحس ولا في حكان لكان متصفا بالعدم وهذا غاية النقصان وتعالى الله عن ذلك والذي يقول السنة الذي لا يرى يكون معدوما وتعالى عنه والمعتزلي يقول والذي يرى يكون في مقابلة الرأي تعالى الله عنه ولما الكمال والنقصان في الصفات قالت المعتزلة لو كان كلامه قديما ازليا ابديا لكان قد اجتمع فيه ما هو رو هو يتصف و تعالى الله عنه وقال اهل السنة لو صار موصوفا بصفة بعد ان لم يكن موصوفا بها لكان قد تغير من النقصان الى الكمال وتعالى الله عنه واما الكمال والنقصان في الافعال فقالت المعتزلة لو كانت افعال العباد مخلوقة بخلقه واراده تعالى فاعلا للقبيح ومريدا له وتعالى الله عنه وقال اهل السنة لو حدث في ملكه ما لا يكون بقدرته واراده لكان هذا قد حاز لحمال الهيئة وتعالى الله عنه واما جميع مسائل الاعراض والالام والتكليف على ما يعود للمعتزلة فيفرع على مقدمة الحسن والقبح واما المقدمة التي بنيه في مقدمة الوجوب والامكان وهذه المقدمة في غاية الشرف والعلو وهي غاية عقول العقلاء قالوا الموجود اما واجب لذاته وهو الحق واما ممكن لذاته وذلك الواجب لابد وان يكون واجبا في ذاته وصفاته اذ لو كان ممكنا لافتقر الى مؤثر واما المقدمة الاولى وهو انه واجب لذاته فهذا لان احدهما ان يكون مركبا في حقيقته عن الكثرة ثم يلزم من تركبه في ذاته امور احدها ان لا يكون متحيزا لان كل متحيز منقسم والمنقسم لا يكون فردا واذا لم يكن في جهة متحيزا لم يكن في جهة وثانيها ان لا يكون واجب الوجود

الرابع

بارويه ص

اكثر من واحد اذ لو كان اكثر من واحد لاشتركا في الوجوب وتباينا في التعين وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم ان يكون كل واحد منهما في نفسه مركبا وقد فرضناه فردا هذا خلف اللازم الثاني لكونه واجب الوجود لذاته ان لا يكون محلا ولا محلا والا لعاد الافتقار المفقود وجوبه في جميع صفاته السلبية والثبوتية فالوا الدليل على ان اللازم كذلك ان ذاته ان كفت في تحقق تلك الصفة وجب دوامها بدوام الذات وان لم تكف افتقرت ذاته في تلك الى امر آخر ولا بد في الاخرة من الانتهاء الى واجب بذاته فيعود ما ذكرنا من انه يلزم من دوام ذاته دوام تلك الصفة ثم ان الفلسفي يقول ما لاجله كان موثرا في غيره اما ان يكون هو ذاته او لوازم ذاته فيلزم من دوام ذاته دوام موثريته ودوام اثره والمتكلم يقول ما وجب في العقل ان يكون مسبوقا بالعدم لزم ان يكون اذا وجد بعد ان لم يكن موجودا فالفيلسوف يستدل بحال المؤثر على حال الاثر والمتكلم يستدل بحال الاثر على حال المؤثر والمعركة البرى والطاء العظمى في هذا الموضع مقدمة الوجوب الذات وفي الصفات وبالله التوفيق وهذا آخر الكلام في هذا الكتاب

الاول ص

ونختم هذا الكتاب بالدعاء المأثور عن اكابر البيت بما اظهر الجميل وستر القبيح يا من لم يواخذنا بجريمة ولا يهتك الستر يا عظيم العفو يا حسن التجاوز يا باسط اليدين بالرحمة يا واسع المغفرة يا منفرج الكربة يا مقيل العثرات يا كريم الصفح يا عظيم المن يا مبتدئا بالنعم قبل استحقاقها يا ربنا يا سيدنا يا غاية رغبتنا اسئلك ان تصلي على النبي وآله الطاهرين وان تعفو عما انت به اعلم وان تتفضل بما انت اهله ولا تفعل بنا ما نحن اهله والحمد لله رب العالمين وصلى الله على عباده الصالحين

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه يوم الاحد ثاني عشر من شهر الشوال سنة سبع وتسعين بعد الف على يد الفقير الى رحمة الرب الرحيم محمد ولي ابن المغفور مولانا محمد رضي عنه وابنه ولوالديه في دار السلطنة اصفهان سنة ١٠٩٧ سبع وتسعين بعد الف

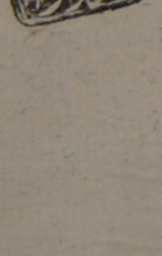

نهاية المخطوطة